



سیاسة: الشيعة اللبنانيون و الدولة

پدیدآورده (ها) : فحص، السيد هانی

ادیان، مذاهب و عرفان :: العرفان :: خرداد 1375 - شماره 803 و 804
از 66 تا 75

آدرس ثابت : <http://www.noormags.ir/view/fa/articlepage/235134>

دانلود شده توسط : رسول جعفریان

تاریخ دانلود : 25/06/1396

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) جهت ارائه مجلات عرضه شده در پایگاه، مجوز لازم را از صاحبان مجلات، دریافت نموده است، بر این اساس همه حقوق مادی برآمده از ورود اطلاعات مقالات، مجلات و تألیفات موجود در پایگاه، متعلق به "مرکز نور" می باشد. بنابر این، هرگونه نشر و عرضه مقالات در قالب نوشتار و تصویر به صورت کاغذی و مانند آن، یا به صورت دیجیتال که حاصل و بر گرفته از این پایگاه باشد، نیازمند کسب مجوز لازم، از صاحبان مجلات و مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) می باشد و تخلف از آن موجب پیگرد قانونی است. به منظور کسب اطلاعات بیشتر به صفحه **قوانین و مقررات** استفاده از پایگاه مجلات تخصصی نور مراجعه فرمائید.



پایگاه مجلات تخصصی نور

الشيعة اللبنانيون والدولة

بقلم: السيد هاني فحوص

I

لم يمتنع الشيعة في لبنان عن الدخول في الدولة الحديثة، ولم يكونوا في ذلك مقطوعين عن تراثهم، ولا بدعاً في الشيعة أو المسلمين. غاية الأمر أنهم كانوا معدودين في الأكثرية الإسلامية في الدولة العثمانية - الموصولة زمنياً بالدولة الحديثة - من دون أن تنالهم نعم الأكثرية، أو بعض النعم التي نالت الأقليات المسيحية، كنظام الملل الذي أتاح لهذه الأقليات أن تنظم أمرها طبقاً لخصوصياتها. فظل الشيعة شركاء الغرم للجميع، محرومين من الغنم، يشكون ولا يتورطون في خيانة. في العراق مثلاً، قاموا بثورة العشرين دعماً للدولة المنهارة في وجه الغرب، ودفَعوا الثمن حرماناً في عهد الاحتلال، حيث استندوا إلى موقف شرعي من دولته فلم يقبلوا على وظائفها تأسيساً لمسلك في المعارضة الوطنية. وفي عهد الاستقلال كانت هناك مسوِّغات وطنية لاستمرار نسبي في هذا المسلك في مقابل جور الدولة وتبعيتها. في حين لم تكن الإيجابية السنية النسبية ذات مردود إيجابي واضح على أهل السنة، والحالة الكردية شاهد، وبقيت النعم محصورة في عشائر الحكام أو فخذ من أفخاذها حتى الآن.

لم يكن الشيعة في لبنان، في دولة الاستقلال، يملكون ما يعدل من هذا

(*) نشرت «أوراق الحوار» هذا النص في الأعداد ٥ و ٦ و ٧.

الواقع الموروث بسرعة، في حين كان السنّة وما زالوا يستندون إلى عمق سني، عربي إسلامي يشد أزهرهم. فالكتلة البشرية والنظام والثروة العربية والإسلامية، سنية، والفواصل التي تمنع التواصل والتناصر قليلة، ولدى الدولة اللبنانية حاجة إلى تمييز سنة لبنان، عربياً وإسلامياً، سياسياً واقتصادياً.

والمسيحيون، بحكم محدودية التجانس بينهم وبين مكونات الدولة العثمانية ومكوناتها، وجدوا أنفسهم نسبياً في السياق الغربي، على شيء من التجانس. ومكنهم ذلك من فرض بعض شروطهم - مثال القائمقاميتين والتصرفية - في لحظة ضعف الدولة العثمانية، وتفشي النزوع داخلها - في المركز والأطراف - نحو التحديث على المثال الغربي، ما جعل الدولة تعنى بالرأي العام الغربي فتزداد استفادة المسيحيين من ذلك، فعوضوا عن تهميشهم أنفسهم بتأهيل للمستقبل، هذا التأهيل الذي تسارعت وتيرته إبان الإنتداب بما أتاحه من فرص. فتم لهم اكتساب المزيد من المهارات، للمشاركة القوية في بناء الدولة القطرية، التي كانت حيزاً مناسباً لأهل المدينة، السنة، الموصولين تراثاً وعلائق بأهل المدينة العربية، ليأثفوا ويتنافسوا ويتصارعوا أحياناً، على الدولة في ساحتها الإدارية والسياسية، مع القادمين إليها من انفتاح على المدينة العربية والغربية من المسيحيين. في حين كان الشيعة، في الأرياف، مزودين بمخزون من الذكاء والإرادة، يتوافدون على المدينة مسبوقين مضطرين إلى مضاعفة الجهد ليدخلوا في نظامها وخيراتها.

لقد قامت دولة الاستقلال على ميثاق لطف من حدة علاقة المسيحيين بالغرب والمسلمين بالعرب، على أمل أن تتحقق الدولة العادلة التي تساوي بين أطرافها وتضع حداً لإغراءات العودة إلى التحصن بالجماعة الخاصة على حساب المجتمع العام، وحداً لنزعة الاستقواء بالخارج على الداخل. وبقي هناك وعي عربي لموقع المسيحيين ودورهم متوافق مع موقف غربي على نسبة من الثبات، ظهر في موقف عبد الناصر من الكيان اللبناني في عهد الوحدة، وظهر في ميثاق الطائف وما سبقه من مبادرات عربية، على جدل يسير.

أما العمق الشيعي، الذي يمكن الاستناد إليه في تعديل الواقع، فإنه في سوريا ضئيل، وفي العراق مفصول وممنوع بالقطرية العراقية ذات الخطاب

القومي المراءوغ، وفي السعودية أقلية شيعية كانت ممنوعة من التواصل بينها؛ إلى أن ارتقى وعي الدولة أخيراً إلى مراجعة مواقفها وارتقى وعي الشيعة فيها، من ضمن الوعي الشيعي العام، إلى ضرورة الاندماج في المجتمعات الوطنية على أساس القبول بالدولة وموالاتها ومعارضتها طبق معايير لا تمس بالفكرة الأساس. وما يقال عن الشيعة في السعودية يقال عن شيعة البحرين، حيث ان الانفجار الأخير، أدى إلى إقناع الشيعة والدولة بالحوار وقراءة التجربة السعودية بأنة وروية... أما الأقلية الشيعية في عمان والإمارات والكويت فإمكاناتها محدودة وهي كانت مندجعة أو إلى اندماج الآن... ولكنها، هذه الأقليات، لا تشكل عمقاً فاعلاً إلا في حدود.

وتبقى إيران وعمقها أذربيجان وأفغانستان وباكستان والهند، حيث الأقليات الشيعية الكبيرة. وهي، إيران، مفصولة بالفاصل القومي، إلى الجغرافي. هذا الفاصل الذي حاول الشيعة مع الدولة الصفوية وفي فترة أحمد باشا الجزار، خصوصاً، أن يتجاوزوه إلى العام الشيعي، فحملوا طموحاتهم إلى الدولة الصفوية، التي خيبت آمالهم، وأعادتهم إلى وعيهم الوطني وضرورة النهوض من خلاله وتجاوز الصعوبات... وقد أضيف إلى الفاصل القومي سلوك الأسرة البهلوية، رضا شاه وولده محمد، الذي تبلور عداء سافراً للعرب ودعم سافراً لإسرائيل، وعلاقات مع أحزاب لبنانية ذات صبغة طائفية مسيحية حادة، مع نزوع محموم إلى القطع مع الإسلام، وثقافته ومرجعياته في إيران.

هكذا إذن وجد الشيعة أنفسهم مع بداية الدولة الحديثة في لبنان، أمام خيار مركب، فكان عليهم أن يظهروا مزيداً من القبول بالدولة، تمثل في دخولهم المبكر في مؤسساتها، السياسية والإدارية (المحاكم الشرعية مثلاً لمنطقة هي أشد حساسية من غيرها)، كما كان عليهم أن يشتتوا جذارتهم بهذا الدخول ولأء وكفاءة، فانخرطوا في الدفاع عن الدولة والوطن، في الداخل والخارج، على خطأ مرة وصواب مرة. كما انخرطوا في عملية البناء. وظلوا في سياقهم العربي والإسلامي والشيعي، متواصلين مع الهموم الوجودية، مقتنعين بالدولة القطرية وبالوطن والشراكة، على شعور بأنهم أصبحوا أكثرية بين الأكثريات،

ما جعل شعورهم الأقلوي على طريق التراجع، متناسباً في سرعة تراجعه، مع مقدار عناية الدولة بهم وقبولها لهم والأبواب التي تفتحها لإشراكهم. هذه الأبواب اتسعت منذ الاستقلال، على بطاء شديد، ما لبث أخيراً أن انقلب إلى تسارع شديد واندفاعات لا بد من حسابها بدقة وواقعية ورؤية بعيدة المدى.

وهنا نجد أنفسنا، معنيين بالتأريخ لهذا المسار والمسيرة وتعرجاتها، لتأكيدنا وتهذيب أدائها في الراهن والمستقبل. والتأكيد على أنها ليست بدعاً، ولا تأتي إلا من انسجام مع المعتقد، وأنها استمرار لقناعة راسخة، كان الوعي بها قائماً دائماً، ولكنه، لأسباب داخلية وخارجية، كان يمنع من التعبير عن نفسه.

II

رصد واستنتاج حول المشاركة في المؤسسات (١٩٢٢ - ١٩٤٨)

دخلنا في إشكاليات الشأن الشيعي في لبنان لنقول: إن هذا الشأن لا يختزل بقبول الدولة الحديثة أو رفضها، ولا بالحرمان والمطالبة برفعه، ولا بالقفزة التي تحققت للشيعية أخيراً، وما يرصدها من إشكاليات. ونثبت أن الشيعة دخلوا في الدولة، موزعين على المعارضة والموالة، شأن الطوائف الأخرى.

ونحاول الآن الانتقال من الانطباع والتحليل، إلى الرصد والاستنتاج، مقدمة لتعامل أكثر واقعية مع الشأن الطائفي، من دون مجافاة للواقع اللبناني، المحكوم نشأة وتطوراً، بسياق داخلي يفجره الإصرار على قطعه وتغييره بأدوات وأفكار من خارجه. لقد كانت وظيفة الانتداب تكوين دولة حديثة على ظاهر المثل الغربي، فتشكلت على يديه مؤسساتها، واستمرت في الاستقلال على نفس الأسس. إن هذه المؤسسات هي مساحات الاختبار، لا تدخل فيها الجماعة إذا كانت ثقافتها مانعة. وفي المثل الشيعي نفترض أن هذه الثقافة قد نمت إلى حدود أنست الشيعة مرارات الحقبة العثمانية، ما يعني أن الذاكرة المثقلة بالسلب، قد أذنت بانقطاع. وقد اتضح أن الخصوصية الشيعية تضع الشيعة في خط المعارضة، لا خط القطيعة.

سأرصد في هذه الورقة المشاركة الشيعية في عدد من الأدوار التشريعية

والتنفيذية في مجالس وحكومات الانتداب الأولى والعهد الاستقلالي الأول، وفي ورقة لاحقة أرصد الخطاب الشيعي في المؤسسات، ثم المشاركة الشيعية في القضاء، والشرعي منه خاصة، تأكيداً لهذه الخلاصات المركبة.

المجالس النيابية

أ - مجلس نواب لبنان الكبير (١٩٢٢/٥/٢٤ - ١٩٢٥/١/١٣): عدد النواب الشيعة ٥/٣٠.

ب - المجلس الثاني (١٩٢٥/٧/١٣): عدد النواب الشيعة ٥/٣٠.

ج - مجلس الشيوخ: الأعضاء الشيعة ٣/١٦. وباندماج المجلسين صارت نسبة الشيعة ٨/٤٦.

د - المجلس الرابع (١٩٢٩/٩/١٥): الشيعة ٥/٣٠.

ملاحظات:

- نسبة ٥/٣٠ أو ٨/٤٦ أي السدس، استمرت طوال العهود وتمّ تعديلها في الطائف. ولم نعثر في محاضر المجلس على أي كلام حولها، بينما هناك كلام شيعي حول نسبة المشاركة في عدد من الحكومات.

- الأسماء تقريباً محصورة في عدد محدود من العائلات لأسباب منها: استمرارية الوجاهة والزعامة في الأصل أو الفرع، عدم بروز كفاءات علمية جديدة، القدرة المالية اللازمة لفتح البيت ومصارفات الانتخاب...

- اقتصار التمثيل الشيعي على الجنوب ٣/٥ والبقاع ٢/٥. وسوف يتعدل ذلك في مرحلة الاستقلال بتمثيل شيعة بيروت والجليل.

هـ - المجلس الاستقلالي الأول (١٩٤٣/٩/٢١): نسبة الشيعة ٩/٥٥.

و - المجلس الاستقلالي الثاني (١٩٤٧/٥/٢٥): نسبة الشيعة ١٠/٥٥.

ملاحظة: المقاعد النيابية ظلت محصورة في أسماء وعائلات: (فضل الفضل، نجيب عسيران، يوسف وحسين الزين، إبراهيم حيدر، أحمد الحسيني، عبد اللطيف الأسعد، صبحي حيدر، صبري حمادة). وفي العهد الاستقلالي الأول

استجد (محمد علي غطيمي، علي العبد الله، رشيد بيضون، كاظم الخليل).

الحكومات:

أ - الحكومة الدستورية الأولى (١٩٢٦/٥/٣١) برئاسة أوغست أديب. الشيعة: ١/٧ (وزارة الزراعة).

ب - الحكومة الثانية (١٩٢٧/٥/٥) برئاسة بشارة الخوري. الشيعة: ١/٧ (أشغال عامة).

ج - الحكومة الثالثة (١٩٢٨/١/١٥) برئاسة بشارة الخوري. ثلاثية، من دون شيعة.

د - الحكومة الرابعة (١٩٢٨/٨/١٠) برئاسة حبيب السعد. الشيعة: ١/٥ (مالية).

هـ - الحكومة الخامسة (١٩٢٩/١٠/١٢) برئاسة بشارة الخوري. ثلاثية. من دون شيعة.

ملاحظات:

- في ثلاث من خمس حكومات انتدابية تمثل الشيعة بنفس الأسماء حصراً. (علي الأسعد، أحمد الحسيني وصبحي حيدر).

- النسبة الشيعية ترددت بين الثبات على واحد والإلغاء في مفاصل معينة، تكررت في بعض عهود الاستقلال. (الاحتجاج الشيعي لم يكن يمنع إعطاء الثقة).

- الحقايب كانت من الدرجة الأولى والثانية (أشغال، مالية، زراعة).

و - الحكومة الاستقلالية الأولى (١٩٤٣/٩/٢٥) برئاسة رياض الصلح. الشيعة: ١/٦ (إعاشة وتجارة وصناعة واقتصاد).

ز - الحكومة الثانية (١٩٤٤/٧/٣) برئاسة رياض الصلح. الشيعة: ١/٦ (تجارة وصناعة وبريد).

ح - الحكومة الثالثة (١٩٤٥/١/٩) برئاسة عبد الحميد كرامي . الشيعة :
١/٦ (أشغال وصحة).

ط - الحكومة الرابعة (١٩٤٥/١/٢٢) برئاسة سامي الصلح . الشيعة : ١/٨
(دفاع وزراعة).

ي - الحكومة الخامسة (١٩٤٦/٥/٢٢) برئاسة سعدي المنلا . الشيعة : ١/٨
(عدل).

ك - الحكومة السادسة (١٩٤٦/١٢/١٤) برئاسة رياض الصلح . الشيعة :
١/٦ (نائب رئيس وداخلية).

وكان صبري حمادة في هذه الفترة متحمساً لعبد الحميد كرامي ضد رياض الصلح، فردّ الصلح بتأييد حبيب أبي شهلا لرئاسة مجلس النواب فصار رئيساً، فكانت نيابة رئيس مجلس الوزراء تعويضاً على الشيعة . وقد قبلها صبري حمادة، ولكنه ردّ بمشروع قانون إلى المجلس لإلغاء الطائفية في الانتخابات!

ل - الحكومة السابعة (١٩٤٧/٤/٧) برئاسة رياض الصلح . الشيعة : ١/٨
(عدل).

م - الحكومة الثامنة (١٩٤٨/٧/٢٦) برئاسة رياض الصلح . الشيعة : ١/٨
(أشغال عامة).

ملاحظة: ما زالت المقاعد الوزارية منحصرة في نفس الأسماء أو العائلات . (عادل عسيران، محمد الفضل، أحمد الأسعد، أحمد الحسيني، صبري حمادة).

ما انتهى إليه هو أن الوضع الشيعي والحراك والأداء في المجلس والحكومة متماثل في عمومياته مع الحركة العامة، مختلف في خصوصياته المنحدرة من تاريخ معين، والآيلة إلى تطور مرهون بالتطور الشيعي وتطور بنية الدولة واتساعها لجميع أطرافها على نصاب من العدل والتكافؤ ما زال مطمّحاً.

قراءة في الخطاب السياسي الرسمي :

هل القبول الشيعي الواسع بلبنان الوطن والدولة جديد؟ هل هو من معطيات توسع الحضور الشيعي في جسم الدولة؟

لا شك أن لتلك المعطيات أثراً في تعميم القبول وترسيخه، وللقوى المستجدة (حركة المحرومين، المقاومة) دور، ما جعل تحقيق الرغبة الشيعية بالإنصاف استحقاقاً ناجزاً، ثبتته دستورياً اتفاق الطائف.

إن عمومية هذا القبول والجهر به، ربما يكونان جديدين، ولكن نشأته تزامنت مع تشكل الكيان ودولته.

كان التشكل والقبول به ورفضه إشكالياً، وإذا ما كانت إشكالية التشكل قد انحلت، فإن إشكاليات الاختزال والرفض إلى حل كذلك، ليستوي الجميع على حالة وطنية تتكامل فيها الأدوار وتتوازن الحقوق والواجبات.

لقد كان القبول الإسلامي عامة، والشيعي خاصة، المتزامن مع التأسيس، قائماً على القناعة بأن الوطن والمواطنة خير مطلق، وأن مصلحة طرف من الأطراف لاحقة وشرط لاكتمال الولاء، ما يعني أن المستجد هو تطور في الذي كان، وأن الطبقة السياسية الشيعية التي شاركت في التأسيس وحمل القيم الوطنية وتعميقها، هي ذات فضل لا ينكر؛ وإن كان أداؤها مشوباً بالإرباك، فعذرها أن الحالة الشيعية بموروثها العثماني، لم تكن مؤاتية لأداء أفضل.

بعدما رصدنا في عجالة دخول الشيعة مؤسسات الدولة، نرصد هنا في عجالة، خطابهم الموسوم بالشكوى من الإهمال، كدليل آخر على القبول. وفي هذا السياق يقع انسحاب نواب الجنوب من إحدى الجلسات عام ١٩٣٧ احتجاجاً وبحثاً عن موقع أفضل في جسم الدولة التي صارت أطروحة محمولة.

إن الطبقة السياسية الشيعية التي واكبت التأسيس والاستقلال، كانت ذات شرعية تمثيلية لا بد من التسليم بها وإن ظل نقدتها جائزاً. وهي عندما ترتقي

في خطابها إلى مستوى التعبير بـ «الأمة اللبنانية»، كما هو ثابت في الوثائق، وتحفف من استعمال مصطلح «جبل عامل» بمخزونه العاطفي الخاص، في اللحظة السياسية، وتلح على مصطلح «الجنوب اللبناني» ويصرح أحد أقطابها - أحمد الأسعد - في جلسة برلمانية: «نريد لبناناً عربياً مستقلاً استقلالاً صحيحاً متمتعاً بكافة حقوقه في الحرية والصلاحيات» ينكشف أن هناك إيماناً نهائياً بلبنان وطناً نهائياً، لا يقوم بالضرورة على قطع الذاكرة العربية.

لا نقول هذا تبرئة، فتلك الطبقة، كان فيها قصور وتقصير، ولكنه لم يكن بالحجم الذي تناهى إلينا من كلام الخصوم وأدبيات اليسار. صحيح أنها في كثير من السجلات قد غابت أو غيبت، ولكنها في سجلات أخرى كانت عالية النبرة في فهمها لدور الدولة وطلب الإنصاف، وفي المفاسل أظهرت اتزاناً لم يمنع من التطرف في هذه الوجهة أو تلك أحياناً، شأن الجميع، ويشهد لها سلوكها بأنها كانت على مقدار من العفة جعل أكثر رجالها يخسرون الطارف والتلبد على شغلهم في الشأن العام.

إن النصوص (المرتجلة) التي تحفل بها الوثائق الرسمية تظهر وعي هذه الطبقة بما يجري حولها، وثقافتها ومعرفتها بالنوابض الشعبية، ما لا نرى له مثيلاً في سلاطاتها وغيرها، إلا في بعض النماذج المستجدة. بلى كان أداؤها في صراعاتها الداخلية مشوباً بسلبيات عدة، يحلو للبعض أن يبالغ بها، ويرد البعض بإنكارها.

في وثائق البيانات الوزارية:

١ - تشكلت في لبنان في العهد الدستوري من ٣١/٥/١٩٢٦ إلى ١٨/٣/١٩٤٣ خمس عشرة حكومة اشترك الشيعة في مناقشات ثمان منها.

وانحصرت المناقشة تقريباً في نواب الجنوب، ما عدا عبارة بسيطة لآبراهيم حيدر، وإضافة جزئية من صبري حمادة احتجاجاً على خلو الحكومة الثالثة من التمثيل الشيعي.

٢ - موضوعات المناقشة:

- الحكومة الأولى (حسين الزين: سحب مشروع إباحة القمار).

- الحكومة الثالثة (يوسف الزين: خلو الوزارة من الشيعة؛ عدم وجود مركز للشيعة في مديريات الوزارات؛ حرمان الشيعة من الوظائف الكبرى؛ خلو مركز العاصمة والملحقات من المأمورين الشيعة؛ عدم مساواة الشيعة في اشتراط الشهادة والامتحان للوظائف الدنيا - صبري حمادة: احتج على الإهمال وانسحب - عبد اللطيف الأسعد: رفع الظلم عن الشيعة).

- الحكومة السادسة (يوسف الزين: طالب بمراعاة العدد والموقع والإنتاج في التقسيم الإداري معترضاً على بقاء النبطية ناحية بينما أصبحت زغرتا مركز قضاء؛ المطالبة بوجود محكمة في بنت جبيل؛ المطالبة بإلغاء ضريبة الطابو؛ تعزيز التعليم الرسمي وأيد كسر احتكار زراعة التبغ؛ فضل الفضل: سؤال حول بقاء النبطية ناحية أصغر من قضاء).

- الحكومة العاشرة (أحمد الأسعد: جر مياه شبعاً إلى قرى مرجعيون وبنت جبيل؛ حق الشيعة في وظائف الدولة؛ تعبيد الطرق؛ إنشاء مدارس ابتدائية في القرى الكبيرة؛ إصلاح قرى الاصطياف في الجنوب؛ إنشاء مدرسة ومختبر زراعي؛ تعديل المساحات المرخص بها لزراعة التبغ وإعادة النظر في أسعاره).

- الحكومة الحادية عشرة (يوسف الزين: تمكين المزارع من زراعة أرضه ورفع وصاية الريجي عنه).

- الحكومة الثانية عشرة (كاظم الخليل: كشف الخطة الضريبية للحكومة، والتصريح عن المصالح المشتركة ومردودها على صندوق الخزينة).

- الحكومة الثالثة عشرة (رشيد بيضون: ذكّر بخروج نواب الجنوب احتجاجاً عام ١٩٣٧ والمذكرة التي رفعت إلى رئيس الجمهورية - إميل إده - بالمطالب ووعد رئيس الحكومة القاطع - وقتها - بتنفيذ المطالب؛ طالب بتطبيق الدستور في تمثيل الطوائف بعدل في الوظائف والوزارة).

إذن لم يكونوا رافضين أو عاطلين، كانوا قابلين يعكسون قبولاً شعبياً مشوباً بمرارة الإهمال طامحاً للإنصاف.

هاني فحص